حوار

بقلم: احمد طلعت

الجبهة الديمقراطية..!!

ما يجرى الان فى مصر من ظواهر العنف والعنف المضاد ،وهى الظواهر التى رصدتها وسجلتها المنظمة المصرية لحقوق الانسان ،قد ادت الى تحول مهم على خريطة العمل السياسى ،فبعد ان كان العمل السياسى محصورا بين اقلية حاكمة واغلبية «صامتة» اتجهت هذه الاغلبية الصامتة الى الحركة، بعضها ناحية اليمين واكثرها ناحية اليسار. فقد «تعاطف» البعض مع الحكومة فى حملتها ضد الخارجين على القانون خصوصا وان رصاصهم قد اصاب بعض الابرياء ،«وتفهم» البعض الاخر الدوافع التى تؤدى الى الانتقام والى العنف المضاد.

بل ان المتابعين لما يجرى الان يذهبون الى ان الاحداث الاخيرة قد افرزت حزبين كبيرين فى مصر احدهما مع الحكومة ،والثانى فى الجبهة المضادة لها اصبحت جماهير السياسة مثل جماهير كرة القدم بعضها يشجع الاهلى والبعض الاخر يشجع الزمالك، وهذا التشبيه معناه ان «اللعبة» لا تزال محصورة بين الفريقين بينما الجمهور يكتفى بتشجيع هذا الفريق او ذلك ،لكنه على كل حال قد خرج عن صمته حتى ولو كان دوره يقتصر على مجرد التشجيع.

ولقد كنا دائما من المؤمنين بأن الحوار يجب ان يكون «فقط» بالكلمة ،خصوصا اذا تعلق الامر بقضايا العمل الوطنى ،وكنا دائما من الرافضين لأن يتحول الحوار الى طلقات الرصاص، مهما كانت الدوافع ،ومهما كان وجه الحق فيما يؤمن به هذا الفريق او ذاك لان الغلبة فى الحوار بالكلمة تكون -فى اعتقادنا- لاصحاب العقول الراجحة ،بينما تكون الغلبة- فى الحوار بطلقات الرصاص لاصحاب القوة الجامحة..!!

لذلك فاننا لا نرضى بما يجرى الان على الساحة السياسية فى مصر من ظواهر العنف المتبادل ، وبصرف النظر عن حجج البعض واسانيد البعض الاخر ،لاننا لو سلمنا بسلامة الحجج والنوايا نكون قد سلمنا فى نفس الوقت بان الغاية تبرر الوسيلة ،وهذا «المبدأ» ان صح فى العلاقات الخارجية ،فانه لا يصح باى حال بين اصحاب الآراء المختلفة داخل الوطن الواحد او دعاة الاجتهادات المختلفة داخل الأمة الواحدة.

لكننا نلاحظ ان هناك شرطا اساسيا يجب ان يتوافر قبل المطالبة بان يقتصر الحوار على «الكلمة» وهذا الشرط هو حرية الكلمة وقدرتها على التغيير ،اى قدرتها على الاقناع وعلى الاقتناع ،فالكلمة التى لا تقدر على التغيير هى مجرد دخان فى الهواء، والكلمة من طرف واحد هى مجرد زئير لأسد حبيس يملك الحق فى اصدار الاصوات العالية ،لكنه لا يملك «القدرة» على ان يتجاوز نطاق القفص الذى حبسوه فيه ،بينما الهدف الاساسى لحرية التعبير هو القدرة على «التغيير» وليس فقط الحق فى الصراخ وفى الزئير.

ولقد ظلت الحكومة«تحتكر» وسائل الاعلام لعشرات السنين ،وظلت تضع القيود امام قيام الاحزاب الجديدة ،وما قام منها بالفعل اما انه تابع للحكومة ،او انه مقيد بقيود القوانين الاستثنائية فلا هو يملك حق مخاطبة الجماهير من خلال اجهزة الاعلام ،ولا هو يملك حق اقامة المؤتمرات الشعبية لاقناع الجماهير بفكره ومبادئه .وظلت الحكومة - على مدى سنوات طويلة-تراوغ فى الاستجابة لمطلب الانفراج الديمقراطى مرة بحجة اتمام الاصلاح الاقتصادى ،واخرى بحجة الخوف من «الصدام» الفكرى بين الاحزاب ،وثالثة «بزعم» ان الشعب لم يصل بعد الى مرحلة من النضج السياسى تسمح له بممارسة الديمقراطية كاملة ،لذلك فانهم «يعطونه» الديمقراطية بجرعات وحتى هذه«الجرعات» قد توقفت منذ عام ١٩٧٥ فلم يطرأ تعديل واحد منذ ذلك التاريخ على القوانين المقيدة لممارسة الحقوق السياسية ولم تشهد البلاد خطوة واحدة على طريق الاصلاح الديمقراطى.

وتزعم الحكومة ان الوقت ليس مناسبا لاجراء اصلاح دستورى بحجة ان الاقلية« المنظمة» يمكن ان تستفيد من الانفراج الدستورى للوصول الى السلطة وفرض دكتاتورية الاقلية على الاغلبية، لكن الحكومة- فى نفس الوقت -لا تسمح للاغلبية بان تنظم نفسها داخل احزاب ديمقراطية تتوجه بفكرها الى الجماهير وتقارع الحجة بالحجة لكى تتحول هذه الجماهير الى «جبهة» ديمقراطية ترفض تسلط الاقلية وتقاوم مخططاتها ومؤامراتها..فالحكومة لا ترضى بتسلط «الاقلية» المنظمة وهى فى نفس الوقت لا تسمح بان تنظم الاغلبية نفسها ، والحكومة تطالب بأن يكون الحوار بالكلمة وحدها لكنها لا تسمح للكلمة بان تكون قادرة على التغيير، والحكومة لا ترضى عن فرض الرأى بطلقات الرصاص ، لكنها هى نفسها تقاوم العنف بطلقات الرصاص ،وهى تزعم كل يوم بانها قادرة «وحدها» على القضاء على ظواهر التطرف والارهاب بينما هى فى نفس الوقت «تسعى» الى حوار وطنى بين مختلف الاحزاب لتحصل من هذه الاحزاب على تاييد لاسلوبها فى مواجهة ما تسميه بالتطرف والارهاب.وهكذا يدور المجتمع فى حلقة مفرغة نتيجة للعنف وللعنف المضاد دون ان تفطن الحكومة الى العواقب التى يمكن ان يؤدى اليها استخدام العنف ومضاعفاته ،ودون ان «تسلم» بان الحوار بالكلمة له طرفان ،وبان الهدف منه هو الاقناع او الاقتناع ،وبان المشاركة فيه يجب ان تكون لاصحاب الراى -كل اصحاب الراى- ما دام الوطن ملكا للجميع وليس ملكا لفئة واحدة تزعم لنفسها «احتكار» الحقيقة.

وينبغى ان تدرك الحكومة قبل فوات الاوان ان الديمقراطية لا يدافع عنها الا الديمقراطيون ولا يحميها الا الذين يؤمنون بأن السيادة للشعب وحده ،فتقوية الجبهة الديمقراطية هى الطريق الحقيقى لمواجهة دكتاتورية الاقلية ،وبغير ذلك يكون الصراع محصورا بين اقلية متسلطة واقلية اخرى تسعى الى التسلط ،لا فرق بين هذا او ذاك.

هامش: المسلسل الرمضانى عمر بن عبد العزيز كان رائعا ،واروع ما فيه بيت من الشعر يتكرر فى لحن المقدمة بصوت على الحجار يقول ان يصلح الراعى ويتقى ربه، تخشى الذئاب ربوعه وحماه .